IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/1080
23 آذار/مارس 2023

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة مؤرَّخة 20 آذار/مارس 2023 وردت من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الوكالة

1- تلقَّت الأمانة مذكرة شـفوية مؤرَّخة 20 آذار/مارس 2023 من البعثة الدائمة لجمهورية الصـين الشـعبية لدى الوكالة.

2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيَّه المذكرة الشفوية ومُلحقها لكي تطلع عليهما جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية في فيينا

CPM-P-2023-18

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرِّفها أن ترفق بهذه المذكرة الشفوية ردَّ الصين على بيان المدير العام للوكالة بشأن إعلان شراكة أوكوس. وتأمل البعثة الدائمة للصين تعميم هذه المذكرة الشفوية والوثيقة المرفقة بها على النحو الواجب على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لكي تعربَ مجدداً لأمانة الوكالة عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا، 20 آذار/مارس 2023

[الختم]

ردُّ الصين على بيان المدير العام للوكالة بشأن إعلان شراكة أوكوس

أحاطت الصين علماً ببيان القادة المشترك بشأن شراكة أوكوس الصادر عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. وتعرب الصين عن عميق قلقها ومعارضتها الحازمة لاستمرار المضي قدماً في التعاون بشأن الغواصات النووية بين الأطراف في شراكة أوكوس، لا لسبب إلا سعي تلك الأطراف لتحقيق مصالحها الجيوسياسية الخاصة بصرف النظر عن شواغل المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، تشعر الصين بقلق بالغ إزاء بيان المدير العام للوكالة بشأن إعلان شراكة أوكوس، وتعارض بحزم قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا بإرغام أمانة الوكالة على تأييد تعاونها بشأن الغواصات النووية من خلال اتخاذ ترتيبات لإعفاء هذا التعاون من الضمانات.

وقد كشف التعاون بشأن الغواصات النووية في إطار شراكة أوكوس تماماً السلوك المنافق الذي تتبعه أطراف هذه الشراكة في موضوع عدم الانتشار النووي. والتعاون بشأن الغواصات النووية في إطار شراكة أوكوس هو أول حالة في التاريخ تشهد نقل مفاعلات للدفع النووي البحري وكميات كبيرة من اليورانيوم الشديد الإثراء الصالح للاستعمال في صنع الأسلحة من دولة حائزة لأسلحة نووية إلى دولة غير حائزة لها. وليس بوسع نظام ضمانات الوكالة بصورته القائمة أن يكفل فرض ضمانات فعالة على هذه الأنشطة. ومن ثم، فإنَّ هذا التعاون يشكِّل مخاطر بالغة على صعيد الانتشار النووي، ويخالف مضمون معاهدة عدم الانتشار ومقاصدها.

وقد زعم الأطراف في شراكة أوكوس أنَّهم سيتبعون أعلى المعايير في مجال عدم الانتشار النووي، وأنهم يعملون حثيثاً من أجل التوصل إلى ترتيبات بشأن الضمانات مع أمانة الوكالة. والواقع أنَّهم، في جوهر الأمر، يرغمون الأمانة على إعفائهم من الضمانات، مما يضرُّ على نحو خطير بمكانة الوكالة ويوجه ضربة شديدة لنظام الضمانات. وفي حال أصرَّ الأطراف في شراكة أوكوس على المضي قدماً في مسارهم الخاص، فمن الحتمي أن تحذو حذوهم بعض الدول الأخرى، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار المنظومة الدولية لعدم الانتشار النووي.

وليس من حق الأطراف في شراكة أوكوس أن يتخذوا قرارات بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الوكالة فيما يخصُّ المسائل المتصلة بالضمانات المنطبقة على التعاون بشأن الغواصات النووية في إطار شراكة أوكوس. والتعاون بشأن الغواصات النووية في إطار شراكة أوكوس يمسُّ بمكانة معاهدة عدم الانتشار وسلامتها وفعاليتها. ومسألة الضمانات الواجبة التطبيق على هذا التعاون تنطوي على مسائل سياسية وقانونية وتقنية، وتثير جدلاً كبيراً في المجتمع الدولي، وتمسُّ بمصالح جميع الدول الأعضاء في الوكالة. ولهذا السبب، ينبغي أن تشارك في مناقشة هذه المسألة جميع الدول الأعضاء المهتمة من خلال عملية حكومية دولية شفافة ومنفتحة وشاملة للجميع، بالاستناد إلى الممارسات السابقة المتبعة في تعزيز نظام الضمانات الخاص بالوكالة.

وإلى حين أن تتوصل جميع الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء في هذا الشأن، ينبغي ألا تستمر الأطراف في شراكة أوكوس في تعاونها بشأن الغواصات النووية، وينبغي ألا تتفاوض الأمانة معها بشأن ترتيبات الضمانات ذات الصلة.

ويجب على الأطراف في شراكة أوكوس أن تستجيب لشواغل المجتمع الدولي وبلدان المنطقة، وأن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن والتي لا ترى سوى انتصار فريق وخسارة آخر، وأن تمتنع عن وضع مصالحها الجيوسياسية فوق التزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي، وأن تتوقف عن إرغام الوكالة على تأييد تعاونها بشأن الغواصات النووية.

وإدراج بند حول هذا الموضوع في جدول أعمال مجلس المحافظين والمؤتمر العام لسبع مرات متتالية هو دليل دامغ على الشواغل التي تساور المجتمع الدولي إزاء التعاون بشأن الغواصات النووية في إطار شراكة أوكوس. وإذا كانت الأطراف في شراكة أوكوس مخلصة في سعيها للوفاء بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي، فإنَّ عليها أن تدعم عملية المناقشة الحكومية الدولية داخل الوكالة، بدلاً من فرض قراراتها على جميع الدول الأعضاء.

وتعارض الصين بحزم طلب أستراليا بدء التفاوض مع الأمانة بشأن وضع ترتيبات الضمانات ذات الصلة بمقتضى المادة 14 من اتفاق الضمانات الشاملة المعقود معها. ورغم أنَّ المادة 14 تنصُّ على أنَّ استخدام المواد النووية في "الأنشطة العسكرية غير المحظورة" لا يتطلَّب تطبيق الضمانات، فلا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريف هذه الأنشطة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنَّ هناك تبايناً كبيراً في الآراء بشأن جملة أمور تتعلق بتفسير المادة 14، بما في ذلك مدى اتساقها مع المادة 2 من النظام الأساسي، وما إذا كانت تنطبق على اليورانيوم الشديد الإثراء الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة والموجود في مفاعلات قوى "منقولة" للاستخدام في الغواصات النووية، وما إذا كان يمكن صوغ ترتيبات ضمانات فعالة بموجبها.

وسوف تشكِّل ترتيبات الضمانات التي تبرم بين أستراليا والوكالة بمقتضى المادة 14 سابقةً تمسُّ بمصالح جميع الدول الأعضاء. ولذلك فإنَّ المسائل المتعلقة بهذه الترتيبات ينبغي أن تناقشها أولاً جميع الدول الأعضاء المهتمة من خلال عملية حكومية دولية، سعياً للتوصل إلى توافق في الآراء بالاستناد إلى الممارسات السابقة المتبعة في تعزيز نظام ضمانات الوكالة، بدلاً من إجراء مفاوضات سرية بين بعض الدول الأعضاء والأمانة. وتحثُّ الصين الأمانة على التقيد الصارم بالصلاحيات الممنوحة لها في النظام الأساسي، والتزام الجدية في تحمل المسؤولية عن عدم الانتشار، وعدم تأييد ما تقوم به الأطراف في شراكة أوكوس من أنشطة مفضية للانتشار النووي.